أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

4 سيناريوهات للانتخابات المبكرة في إسرائيل 3

ضابط إسرائيلي: حماس تتجه لتصعيد تدريجي بطيء على الحدود 6

جنرال إسرائيلي يقدم كشف حساب للثورات العربية 8

فساد المشروع الصهيوني..... 10

اليهود الهاربون من القدس يفوقون القادمين إليها..... 12

نتنياهو يشيد بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو 14

هكذا تبتلع اسرائيل مدينة بيت لحم شبرا شبرا 16

دبلوماسي إسرائيلي: صفقة الغاز تعكس شعور السيسي بالأمان..... 18

4 سيناريوهات للانتخابات المبكرة في إسرائيل

عرب ٤٨ / تحرير : رامي حيدر 2018\2\23

مع توالي التحقيقات والاعتقالات في ملفات الفساد التي تحيط برئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وعائلته والمقربين منه، بات السؤال الأكثر إلحاحًا على المستوى السياسي ومتابعيه هو هل باتت الانتخابات البرلمانية قريبة؟ أم أن نتنياهو سيبقى على رأس عمله؟

ولا يملك أي من المحللين أو السياسيين إجابة وافية أو قاطعة حتى الآن، خاصة مع تعنت نتنياهو ورفضه الاستقالة، وكذلك تلقيه الدعم من قبل وزراء وأعضاء الليكود، ورفض الأحزاب المشاركة في الائتلاف فضه والذهاب لانتخابات مبكرة، يضاف إليها نتائج الاستطلاعات الأخيرة التي منحت الليكود أكبر عدد من المقاعد.

ولكن، هناك سيناريوهات عديدة ستذهب بإسرائيل إلى انتخابات مبكرة في حال وقع أحدها، إذ سيضطر أحد زعماء الائتلاف للانسحاب من الحكومة ويؤدي إلى انهيار ائتلاف نتنياهو، مع التأكيد على أن أي من الأحزاب المشاركة في الائتلاف لا يرى مصلحة في فعل ذلك إلا مضطرًا.

لائحة اتهام

في حال قدمت لائحة اتهام ضد نتنياهو من قبل النيابة العامة بعد موافقة المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، فلن يكون أمام بعض زعماء الأحزاب سوى الانسحاب من الائتلاف والذهاب إلى انتخابات مبكرة، حتى لا يخسروا مزيدًا من ناخبيهم.

وستؤدي لائحة الاتهام بالضرورة إلى انسحاب وزير المالية، موشيه كحلون، وحزبه "كولانو"، بعد إعلانه أنه لن ينسحب من الحكومة بسبب مجرد نشر التوصيات، إنما في حال قدمت لائحة اتهام.

وكذلك من المرجح أن ينسحب كذلك وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، وحزبه "البيت اليهودي، للسبب ذاته. وبانسحاب أي من الحزبين لن يبقى لنتنياهو عدد أعضاء كاف لتشكيل الحكومة.

الميزانية

يشكل التصويت على ميزانية الدولة وتمريرها أمرًا جوهريًا لكحلون باعتباره وزير المالية، خاصة بعد الاتفاق على الصيغة بعد مفاوضات مكثفة خاضها مع جميع أعضاء الحكومة، إذ يعتبرها إنجازًا شخصيًا سيضيف مزيدًا من أصوات الناخبين إلى رصيده بسبب ما اعتبره "إصلاحات في عدد من القطاعات".

ورغم أن الحد الأقصى للتصويت على الميزانية هو شهر آذار/ مارس العام القادم، لكن كحلون يريد مصادقة الكنيست عليها في القريب العاجل حتى يكسب منها قدر المستطاع في حال الذهاب لانتخابات مبكرة، ولأنه لا يريد المخاطرة بتأجيلها حتى العام القادم والتفاوض مع حكومة جديدة.

تحقيق مع نتنياهو بالملف 3000

من الممكن أن يؤدي خضوع نتنياهو للتحقيق، ولو تحت طائلة التحذير، في الملف 3000 المعروف بفضيحة الغواصات إلى انسحاب أكثر من حزب من حكومته، لحساسية الملف وعلاقته بالأمن القومي.

وحتى الآن، لم يتم التحقيق مع نتنياهو في هذا الملف، بل تم التحقيق مع مقربين جدًا منه، إلا أنه لا زال خارج دائرة الاشتباه، في حين أشار وزير الأمن السابق، موشيه يعالون، إلى أن نتنياهو متورط في هذا الملف لكن السلطات لا تريد ربط اسمه بالقضية حتى لا يفقد الناس ثقتهم برئاسة الحكومة أو الأجهزة الأمنية، وهو ما يعتبره كارثة على المجتمع الإسرائيلي وقياداته.

ويدور التحقيق حول شراء ست غواصات حديثة من شركة "تينسكروب" الألمانية، التي لم يكن الجيش بحاجة لها، إلا أنه، وفق تحقيقات الشرطة، قام وكيل الشركة في إسرائيل، ميكي غانور، الذي وقع اتفاق شاهد ملك في القضية، برشوة مقربين من نتنياهو من قيام نتنياهو بالدفع في الصفقة، وحتى اليوم ينكر نتنياهو معرفته أو علاقته بالقضية.

واحتمال الذهاب لانتخابات مبكرة في حال التحقيق مع نتنياهو في هذا الملف نابع من أهمية الأمن القومي لدى الإسرائيليين، ولن يجرؤ كثير من زعماء أحزاب الائتلاف على دعم نتنياهو في مثل هذا الأمر، إذ لا يدور الحديث عن هدايا هنا وتغطية داعمة هناك.

استقالة نتنياهو

في حال قرر نتنياهو تقديم استقالته، فسيغادر كثير من زعماء الأحزاب، طمعًا باصوات اليمين من قبل البعض، وطمعًا بالكسب غير المتوقع من قبل الآخرين، وتجدر الإشارة أنه يمكن، تقنيًا، أن تواصل الحكومة عملها باختيار شخص آخر لخلافة نتنياهو من الليكود دون التوجه لانتخابات برلمانية عامة.

ويطمح بينيت لأن يكون أكبر المستفيدين من هذا السيناريو، إذ يحاول تسويق نفسه كقائد معسكر اليمين وأكثر المهتمين بالصهيونية الدينية وعراب المستوطنين الأول، ويقوم، رفقة وزيرة القضاء أييلت شاكيد، بخطوات وتشريعات تعزز هذه الصورة التي يحاول تسويقها.

ومن غير المرجح أن يوافق زعماء أحزاب الائتلاف على رئيس حكومة غير نتنياهو دون الاحتكام إلى الصندوق، خاصة مع طموحهم بزيادة قوتهم ما يعني زيادة الحقائب الوزارية والتأثير والنفوذ في الحكومة القادمة.

ضابط إسرائيلي: حماس تتجه لتصعيد تدريجي بطيء على الحدود

عربي21-عدنان أبو عامر 24\2\2018

قال تال ليف-رام الخبير العسكري الإسرائيلي بصحيفة معاريف إن حركة حماس تتجه نحو إيجاد حالة من التصعيد العسكري البطيء والمطرد والمستمر، دون الاستدراج إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل.

وأضاف في مقال ترجمته "عربي21" أن ظاهرة إطلاق القذائف الصاروخية المتقطعة على إسرائيل، ووضع العبوات الناسفة على حدود غزة، يشيران إلى طبيعة الجولات العسكرية القصيرة التي قد تشهدها المنطقة الجنوبية.

وأوضح أن الوضع في قطاع غزة آخذ بين أسبوع وآخر نحو الوضوح أكثر فأكثر، لأن نظرة إلى الواقع القائم هناك من حيث فشل المصالحة الفلسطينية، وتنصل حماس من المسؤولية الإدارية عن غزة، يعطي صورة واضحة عن تصعيد تدريجي، لكن اتجاهه واضح للعيان، وقد تبدى ذلك في المظاهرات الأسبوعية قرب الجدار الفاصل مع غزة.

وأشار ليف-رام، وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، أنه قبل اندلاع حرب غزة الأخيرة الجرف الصامد 2014، كان وضع العبوات الناسفة على الحدود ظاهرة طبيعية، بحيث كانت الحدود بالعادة مشتعلة، وقد دأب الفلسطينيون على وضع العبوات الناسفة مرتين أسبوعيا في المتوسط.

مع العلم أن الشكل الأكثر اعتيادا في المواجهات الثنائية عقب الانسحاب الإسرائيلي من غزة، تركز في إطلاق القذائف الصاروخية.

ورغم أن الجيش كان يكشف هذه العبوات بالعادة، لكنها كانت تسفر في بعض الأحيان عن إصابات قاسية في أوساط الجنود، وفي ظل أن الفصائل الفلسطينية لم تعتد على وضع هذه العبوات منذ انتهاء الحرب الأخيرة، فهل يمكن القول إنها غيرت سياستها في الآونة الأخيرة، مع أنه يبدو من المبكر إعطاء إجابة لهذا السؤال.

وختم بالقول: رغم أن حماس كما يبدو سلمت بفرضية فقدانها لسلاح الأنفاق، من خلال العمليات المتواصلة للجيش الإسرائيلي على الحدود، فإن الحركة قد لا تختار الخروج لمعركة حول هذه المسألة بالذات، ومع ذلك فإن استمرار عدم استقرار الأوضاع في القطاع، والأزمة الاقتصادية، وتبدد الآمال بنجاح

المصـالحة، كلهـا قـد تجعـل حمـاس علـى قناعـة بأنـه لا منـاص مـن المواجهـة، علـى قسـوتها وضـراوتها المتوقعة!

جنرال إسرائيلي يقدم كشف حساب للثورات العربية

عربي21-عدنان أبو عامر 24\2\2018

قال شاؤول شاي الكاتب الإسرائيلي في مجلة إسرائيل ديفينيس العسكرية أن مرور سبعة أعوام على اندلاع الربيع العربي، يعتبر مناسبة لإجراء تقييم سياسي لها، وفحص سلبياته وإيجابياته، وتبعاته على إسرائيل.

وأضاف في تحليل مطول ترجمته "عربي21" أن الحكومات الإسرائيلية تعاملت مع تطورات الثورات العربية بسياسة خارجية قامت على عدة أسس مركزية، أهمها الامتناع عن التدخل المباشر في الصراعات التي نشبت في الدول العربية المجاورة، وتحديد خطوط حمراء لمنع تجاوزها، وقد أوفت بذلك.

وأكد شاي، وهو جنرال إسرائيلي، خدم ربع قرن بجهاز الاستخبارات العسكرية "أمان"، أن إسرائيل حافظت على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، رغم الهزات الأرضية التي شهدتها المنطقة، وتغيير الأنظمة التي حكمت مصر، سواء بعد إسقاط مبارك، وما أعقبته من صعود ثم سقوط الإخوان المسلمين، وأخيرا وصول السيسي للحكم.

وأشار شاي، وهو مدير الأبحاث بمركز هرتسيليا متعدد المجالات، أن الربيع العربي ساعد في تحسين الوضع الجيو-استراتيجي لإسرائيل، وعمل على المحافظة على مصالحها المشتركة مع الدول المعتدلة في المنطقة وعلى رأسها مصر والسعودية.

وزعم أن القضية الفلسطينية لم تعد تحتل أولوية العالم العربي، وهو لحسن حظ إسرائيل، رغم أنها ما زالت عقبة كأداء أمام تطوير علاقاتها مع الدول العربية، وإيجاد نافذة تاريخية كفيلة بالاعتراف بين الجانبين، وإيجاد مصالحة إسرائيلية مع العالمين العربي والإسلامي، وفق المبادرة العربية للسلام، بمباركة الولايات المتحدة.

وقال شاي، إن التقدير الأمني والعسكري في إسرائيل يذهب باتجاه أن صورة الوضع السائد في الشرق الأوسط بعد هذه الموجة الثورية العربية، يمكن حصرها في جملة تطورات مركزية أساسية، أهمها أن روسيا تحولت عنصرا محوريا في السياسة الإقليمية للمنطقة، مقابل إضعاف التأثير الأمريكي.

كما تركزت التطورات الإقليمية عقب اندلاع هذه الثورات العربية وفق التقييم الإسرائيلي، في ارتفاع حدة الاستقطاب الإقليمي بين المحورين الشيعي بزعامة إيران وغطاء روسيا، مقابل المحور السني بزعامة

السعودية وغطاء أمريكي، بجانب المحافظة على حدود الدول المتجاورة رغم البدء بالبحث عن حلول للصراعات الناشبة.

وختم بالقول: إسرائيل ترى في العودة الروسية للمنطقة بهدف إنقاذ نظام الأسد في سوريا، مقدمة لوضع حد للهيمنة الأمريكية على المنطقة بأسرها، في ظل قدرة موسكو على تحشيد حلفائها في طهران ودمشق وبيروت على المشاركة في تحديد مستقبل سوريا.

برهوم جرايسي الغد الاردنية 2018\2\24

المشهد الذي يتكشف حول قضايا الفساد المتورط بها بنيامين نتنياهو، لا يفاجئ أحدا من العارفين بالشأن الإسرائيلي الداخلي، إذ ثبّت ما هو معروفا على مدى السنين. فالحُكم الصهيوني، قائم على سلب ونهب شعب بأكمله، وفي ذات الوقت، فإنه يجعل من اليهود لا أكثر من رهائن مجنّدين لخدمته، في ظل أجواء ترهيب وكراهية، لا قاع لها. وفي المقابل، فإن من ركائز اقتصاده، جرف مليارات لجيوب حيتان المال، الذين يحطّون كالطيور المهاجرة في فلسطين لفترة قصيرة، ثم يعودون من حيث أتوا، أو إلى مكان فيه ظروف أفضل.

وملخص حكاية علاقة حيتان المال اليهود بالُحكم الصهيوني، نجده كنموذج، في القضية الأبرز التي يتورط بها نتنياهو مباشرة، وهي حصوله على "هدايا" بمئات آلاف الدولارات، من "صديقه" الثري الأميركي اليهودي أرنون ميلتشين. ومعظم الهدايا كانت على شكل سيجار وشمبانيا من أفخر الأنواع العالمية، ومجوهرات للزوجة سارة نتنياهو.

ففي العام 2008، أقرت حكومة إيهود أولمرت، تعديلات على قانون الاعفاءات الضريبية للمهاجرين اليهود، بحيث يعفى المهاجرون من أصحاب رؤوس المال، لمدة عشر سنوات، من دفع ضرائب وتقديم تقارير مالية للسلطات الإسرائيلية، على نشاطهم الاقتصادي في الخارج، دون أي شرط يلزمهم بالاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي. وحسب كافة التقارير، فإن أكبر المستفيدين، هو الأميركي أرنون ميلتشين، أحد كبار المستثمرين في قطاع السينما في هوليوود.

فقد هاجر ميلتشين واستوطن في فلسطين، ليكون معفىً أيضا من الضرائب الأميركية، بعد تنازله عن الجنسية. ولاحقا، تبين أنه كان متورطا بنشاط لجهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلية "الموساد"، على أرض الولايات المتحدة، بشكل يتعارض مع القوانين الأميركية، فتم حرمانه من التأشيرة الدائمة. وهنا، طلب من نتنياهو التوسط له.

ولكن القضية الأكبر، أن ميلتشين طلب من نتنياهو في العام 2014، تمديد قانون الاعفاء الكبير لعشر سنوات أخرى، إلا أن المستوى المهني في وزارة المالية رفض الأمر. ويقول محللون إسرائيليون، ومن بينهم، سيفر فلوتسكر في "يديعوت أحرنوت"، وميراف أرلوزوروف في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، إن قانون

الاعفاء الضريبي لم يثمر أي فائدة للاقتصاد الإسرائيلي، كما أنه لم يجرف الأعداد الهائلة من اليهود للهجرة إلى فلسطين، في سنوات الألفين.

وتقول أرلوزوروف إن قانون الاعفاء لربما استقدم عشرات وحتى بضع مئات اليهود، من أصحاب الاستثمارات المالية في الخارج، ولكن هؤلاء أتوا للاستفادة من القانون، وبدأوا يغادرون مع انتهاء مفعوله، دون أي فائدة للاقتصاد، ولا لمشروع استقدام اليهود.

وهذا نموذج عيني لحالة أوسع بكثير، ولها أغلفة متعددة، ولكنها تلتقي عند صب المليارات في جيوب حيتان المال اليهود المهاجرين؛ كما هو الحال في قضية شركة الاتصالات الأرضية، التي سعى فيها نتنياهو إلى تغيير أنظمة وقوانين، لصالح صاحب السيطرة على الشركة. وهناك قضايا لا تدرج ضمن قضايا الفساد، ولكنها بالتأكيد تندرج ضمن نهب الأموال. مثل قضية شركة الأدوية "طيفع" التي هي واحدة من أضخم سبع شركات أدوية في العالم، فقد حصلت الشركة على امتيازات ضريبية بما يعادل 6 مليارات دولار، في غضون 12 عاما، شرط أن تضمن أماكن عمل لآلاف العاملين. ولكنها قبل أكثر من شهرين، أعلنت "طيفع" عن اغلاق شركات وتسريح ما يقارب ألفي عامل، بعد أن استفادت من "امتيازات تشجيع الاستثمار".

وهذا يدعم حقيقة أن المشروع الصهيوني هو مشروع استعمار اقتصادي منذ اللحظة الأولى لولادته. وكل الديباجات الصهيونية، مثل الاستناد للروايات التوراتية، واختلاق تاريخ ليس له ما يثبته على الأرض، هو من أجل اختلاق رواية تبرر الفكرة الصهيونية، وهي ليست قناعة منغرسة في الوعي العام لدى يهود العالم، وحتى لدى اليهود الإسرائيليين.

وهاكم حقيقة أخرى، تستند إلى التقارير الإسرائيلية، وتلك الصادرة عن الوكالة الصهيونية، إذ أن حوالي 10 % من المهاجرين اليهود الى فلسطين على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، يعلنون أن هجرتهم على أساس "أيديولوجي". وثانيا، حسب الوكالة الصهيونية، فإن السبب الأساس للتراجع الحاد في الهجرة، هو أن 90 % من أبناء الديانة اليهودية في العالم، يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، ولهذا فهم ليسوا معنيين بالهجرة. ما يعني أن الدافع الاقتصادي هو الأساس.

اليهود الهاربون من القدس يفوقون القادمين إليها

الرسالة نت – المصدر: الجزيرة نت 24\2\2018

كشفت معطيات جديدة نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية لليهود من القدس إلى مدن أخرى لأسباب أمنية واقتصادية، وهي معدلات تعتبرها الأوساط السياسية مقلقة ويجري نسفها عكس ما تشتهيه الرواية الأيديولوجية الإسرائيلية.

وفق المعطيات فقد غادر 17654 يهوديا القدس خلال العام الإحصائي الأخير 2016-2017، منهم 6500 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاما، في حين غادرها 11154 شخصا من عمر 30 حتى 60 عاما، ومقابل هذه الهجرة وفد للقدس في المدة نفسها 9702 من الشباب والشابات تتراوح أعمارهم بين 19 و46 عاما.

هذه المعطيات سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع العام الإحصائي السابق (2015-2016) الذي سجل خلاله مغادرة 13640 يهوديا من عمر 19 حتى 46 عاما مقابل دخول 7320 شابا وشابة للمدينة في المدة ذاتها.

ويستدل من المعطيات التي نشرت قبل أيام أن معظم من يصل للعيش في القدس هم من اليهود المتشددين "الحريديم" الذين يأتون لأهداف أيديولوجية من مستوطنات بعيدة عن المدينة ومن مدن مهمشة مثل نتيفوت وبيت شيمش، حيث انتقلت المرأة اليهودية منذ منتصف التسعينيات من نظرية التحديث وفكرة التمدن إلى نظرية الخطر الديمغرافي استجابة للباحثين الإسرائيليين الذين لا يتوقفون عن الحديث عن الديمغرافية وأهمية حسمها لصالح اليهود في المدينة المحتلة.

وكان لكل من مدن أسدود والعفولة ويفني (مدن داخل الخط الأخضر) الحصة الأكبر في استقبال اليهود المهاجرين من القدس والذين رأوا فيها ملاذا آمنا مقارنة بالمدينة المحتلة التي ضاقت بهم بسبب انعدام الأمن بها وتناقص فرص العمل.

وهبطت مدينة القدس من الدرجة الرابعة إلى الثالثة من حيث الخدمات التربوية والتعليمية والنفسية والطبية بعد إغلاق الكثير من المراكز التي تؤوي الطلبة بعد دوامهم المدرسي وتوفر لهم وجبة غذائية ومساحة ترفيهية بعد إنجاز واجباتهم المدرسية. وتعتبر هذه المراكز من مظاهر الرفاهية في المدن، ومع تقليصها غادرت الكثير من العائلات اليهودية القدس.

واستغل رئيس بلدية الاحتلال نير بركات المعطيات الجديدة لدائرة الإحصاء لتجديد مطالبه للحكومة برفع ميزانية البلدية، التي تحصل –بالإضافة لمخصصاتها السنوية من الوزارات– على مبلغ سنوي إضافي أقره المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بقيمة 170 مليون شيكل (نحو 50 مليون دولار).

ورغم نشر المعطيات الجديدة حول الهجرة الداخلية، فإن دائرة الإحصاء الإسرائيلية تتحفظ على نشر أي بيانات تتعلق بهجرة العائلات اليهودية إلى خارج البلاد، وتبقى هذه المعلومات طي الكتمان.

ويؤكد مصالحة أن الكثير من العائلات اليهودية تهاجر من القدس إلى الخارج لمدة تصل لخمسة عشر عاما، ويحتفظ هؤلاء بمواطنتهم وكافة حقوقهم، وتساعدهم السلطات الإسرائيلية على العودة للعيش بالمدينة.

وعلى الجانب الآخر، تحرم سلطات الاحتلال المقدسيين ممن ينتقلون للعيش خلف الجدار العازل من كافة حقوقهم، وعلى رأسها حق الإقامة في القدس بسحب الهوية الزرقاء منهم، كما تسحبها من كل مقدسي ومقدسية يسافر للخارج ولا يعود خلال ثلاثة أعوام.

نتنياهو يشيد بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في مايو

قائلا: "هذا يوم عظيم لشعب إسرائيل".

القدس/ سعيد عموري/ الأناضول 24\2\2018

أشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مساء الجمعة، بقرار الإدارة الأمريكية، افتتاح سفارتها الجديدة لدى إسرائيل في القدس خلال شهر أيار/ مايو المقبل، قائلا: "هذا يوم عظيم لشعب إسرائيل".

وأضاف في بيان صدر عن مكتبه ونقله الموقع الإلكتروني لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية: "هذا يوم عظيم لشعب إسرائيل، وقرار الرئيس دونالد ترامب بنقل السفارة للقدس يوم الاستقلال، يأتي بعد إعلانه التاريخي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهذا سيحول يوم الاستقلال السبعين إلى احتفال أكبر".

ويحيي الفلسطينيون في الخامس عشر من مايو ذكرى النكبة التي وقعت أحداثها عام 1948 وجرى خلالها تهجيرهم من أراضيهم، بينما يحتفل الإسرائيليون بما يسمونه "عيد الاستقلال الـ 70" لهذا العام.

وفي وقت سابق اليوم، كشف مسؤولان بإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن عملية نقل سفارة واشنطن لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، ستجري منتصف مايو المقبل، بالتزامن مع حلول الذكرى السبعين لقيام دولة إسرائيل (14 مايو 1948).

ونقلت "أسوشيتيد برس" عن المسؤولين، اللذين فضلا عدم ذكر اسميهما، كونهما غير مخوّلين بالحديث للإعلام، أنه "تم إبلاغ الكونغرس بتلك الخطة الوشيكة (نقل السفارة) اليوم".

فيما قال مكتب نتنياهو في بيان بوقت سابق اليوم، اطلعت عليه الأناضول، إنه لم يطلب من الرئيس الأمريكي تقديم موعد نقل السفارة إلى القدس.

وأضاف: "رئيس الوزراء على اتصال دائم بالإدارة الأميركية، وسوف يرد في حال صدر إعلان رسمي أمريكي".

بدورهما، غرّد وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان ووزير الاستخبارات يسرائيل كاتس، على صفحتيهما في موقع "تويتر"، معربين عن تقديرهما للخطوة الأمريكية بنقل السفارة مع احتفال إسرائيل في "عيد استقلالها".

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قد أعلن في 6 ديسمبر/كانون الأول الماضي القدس، بشقيها الشرقي والغربي، عاصمة لإسرائيل، والبدء بنقل سفارة بلاده إليها، ما أشعل غضبًا في الأراضي الفلسطينية، وتنديدًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

وعلى إثر هذا القرار، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن الولايات المتحدة لم تعد وسيطًا لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

هكذا تبتلع اسرائيل مدينة بيت لحم شبرا شبرا

بيت لحم – تقرير معا – 2018\2\24

لم تكتف قوات الاحتلال ببناء الجدار العازل والمستوطنات التي تفصل بلدات وقرى مدينة بيت لحم عن بعضها البعض، هذه المره تسعى بلدية الاحتلال في القدس الى خنق مدينة بيت لحم، من خلال نقل حاجز الولجة غرب بيت لحم الى عمق 2 كيلو داخل اراضي القرية، جاعلة بذلك المدينة تحت كماشة الحواجز العسكرية والجدار العازل من جهة والمستوطنات من جهة اخرى.

ويحيط بالمدينة من الجنوب تجمع مستوطنات "غوش عتصيون" الذي اقيم عام 1967 ويضم اكثر من 22 مستوطنة، وهو اكبر تجمع استيطاني في الضفة، يعزل القرى الجنوبية عن المدينة ويبتلع الاف الدونمات، اما في الشرق فقد عزلت حكومة الاحتلال القرى في تلك المنطقة بعد ان أقامت ثلاثة مستوطنات اكبرها مستوطنة " نوكديم" التي اقيمت عام 1977، وصادرت مئات الدونمات من اراضي المواطنين.

وفي الشمال احكمت قوات الاحتلال من اغلاقها للمدينة بعد بناء جدار عازل يتداخل في شوارعها ملتهما مساحات شاسعة من الاراضي، والى الغرب أقام الاحتلال مستوطنة "جيلو" عام 1976 على مساحة 350 دونم لتتوسع لاحقا وتبتلع مئات الدونمات من المدينة.

وفي هذا السياق، قال مدير وحدة نظم المعلومات في معهد "اريج" عيسى زبون لغرفة تحرير معا ان نقل حاجز الولجة يهدف الى احكام القبضة على مدينة بيت لحم، وبناء حديقة جديدة تابعة لبلدية الاحتلال وللمستوطنين فقط وبناء اكثر من 3000 وحدة استيطانية جديدة مايعني عزل الفلسطينيين في المدينة بشكل كامل عن مدينة القدس.

وأضاف زبون ان قوات الاحتلال ابقت لمدينة بيت لحم من المناطق المصنفة وفق اتفاق اسلو "أ "و"ب" أقل من 18% من مساحة المدينة الكلية وصادرت المساحة المتبقة لصالح المستوطنات والمناطق العسكرية، مضيفا ان حكومة الاحتلال ضاعفت اعداد المستوطنين لاكثر من 70 الف مستوطن في المستوطنات المحاذية للمدينة، مايعني الوضع الديموغرافي اضحى لصالح المستوطنين، في حين اخرجت بلدية الاحتلال المناطق الفلسطينية من خلال هذه الخطوة البلدات الفلسطينية من مشروع القدس الكبرى الذي تسعى اليها حكومة الاحتلال .

وتزيد حكومة الاحتلال في الأونة الاخيرة من توسعها الاستيطاني بشكل كبير وتسابق الزمن لمصادرة ماتبقى من ارضي المواطنين وضمها لتجمعاتها الاستيطانية.

وأوضح زبون أن إسرائيل قامت منذ العام 1996 وحتى 2007 ببناء 19 بؤرة استيطانية على أراضي المدينة، وأقامت طرقا التفافية بطول حوالي 122 كلم، بين طرق مقامة وطرق مخطط لإقامتها بمساحة قدرها 12.3 كلم2.

وأشار الى أن طول الجدار العازل في المدينة يبلغ 86.1 كلم ويعزل 160.7 كلم2 من أراضيها وعددا من قرى الريف الغربي، في حين يقيم الاحتلال حاجزين رئيسيين على مداخلها من أصل 10 حواجز رئيسية تفصل المدن الفلسطينية عن مدينة القدس، مؤكدا إن العديد من التجمعات السكانية الفلسطينية في المدنية أصبحت بمثابة معازل غير مرتبطة بعضها ببعض.

وكان حزب الليكود الإسرائيلي الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قد صوت قبل اسابيع، بالأغلبية لصالح مشروع قرار لضم كل المستوطنات في الضفة الغربية لإسرائيل.

دبلوماسي إسرائيلي: صفقة الغاز تعكس شعور السيسي بالأمان

عربي21- عدنان أبو عامر 24\2\2018

ذكر آساف غيبور الكاتب بصحيفة مكور ريشون، أن صفقة الغاز الأخيرة بين مصر وإسرائيل من شأنها زيادة مستوى العلاقات بينهما، رغم جهود الدولة المصرية التقليل من شأنها، خشية توجيه اتهامات لها من قبل الرأي العام المصري.

وقال غيبور الخبير الإسرائيلي بالشؤون العربية في تقرير ترجمته "عربي21" أنه نقل عن مسؤول مصري كبير قوله، إن الصفقة ستزيد تعاون الدولتين لما فيه رفع مستوى المصلحة المشتركة لكبح جماح العنف السائد في سيناء.

فيما قال يتسحاق ليفانون السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة، إن الصفقة دليل جديد على استقرار نظام السيسي، لأنه أعطى موافقته على إبرام هذه الصفقة قبل شهر واحد فقط من الانتخابات الرئاسية، مما يعني شعوره بالأمن والاستقرار السياسي لنظامه.

أوفير فينتر الباحث الإسرائيلي في الشؤون المصرية قال لصحيفة جيروزاليم بوست، إنه من السابق لأوانه اعتبار أن الصفقة خطوة كبيرة نحو تطبيع علاقات البلدين، مع أن استيراد الغاز عن طريق شركة مصرية خاصة قد يكون ذا أهمية كبيرة.

وأضاف فينتر الباحث بمعهد دراسات الأمن القومي في أقواله التي ترجمتها "عربي21" أن الاتفاق قد يصبح منصة أوسع للتعاون الإقليمي في شرق البحر المتوسط، تجمع بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان، وربما دول أخرى في أوروبا، وهناك إمكانية لتحقيق انفراجة في موضوع التطبيع.

وأشار تسفي مزئيل السفير الإسرائيلي الأسبق لدى مصر أن علاقة بلاده مع الدولة العربية الأكثر تعدادا سكانيا فيما يتعلق بالغاز الطبيعي أصبحت معكوسة، لأن إسرائيل تحولت من مستوردة لهذا الغاز إلى مصدرة.

وأضاف: مع أن هذه ليست صفقة الغاز الكبرى الأولى معها، فقد وقعنا معها اتفاقيات في ثمانينيات القرن الماضي، اشترت بموجبها إسرائيل الغاز من مصر، لكن الفرق اليوم أن إسرائيل باتت هي من تمد مصر بالغاز، معتبرا أن هذه الصفقة تصب في صالح الصادرات الإسرائيلية.

تم بحمد الله